

صعوبات تعلّم النحو العربي لدى طلاب التعليم الجامعي:

مشكلات أساسية في تعليم وتعلّم مادّة النحو

Difficulties in learning Arabic grammar among university students:

Basic problems in teaching and learning grammar

ياسين بوراس*

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، (الجزائر)، yassine.bouras@univ-msila.dz

تاريخ الارسال: 2024-09-21 تاريخ القبول: 2024-09-26 تاريخ النشر: 2024-12-31

ملخص: تناولت هذه الدراسة مشكلة صعوبات تعلّم النحو العربي لدى المتعلّمين من طلبة التعليم الجامعي، وقد يكون هذا الموضوع قد أخذ حظّه من الدراسة بشكل مستفيض، إلا أنّني آثرت أن أتناوله بطريقة مختلفة من خلال تحديد أهمّ المشكلات الأساسية التي يواجهها متعلّمو هذه المادّة، وإيجاد حلول واقعية يتجاوز بها الطّالب هذه المشكلات الأساسية، كعدم معرفة الموضوع الحقيقي لعلم النحو، والتمييز بين أقسام الكلم العربيّة، وطريقة الإعراب، وغيرها من الموضوعات الأساسية التي تعين على فهم مادّة النحو، وهذا باعتبار النحو عماد اللغة من جهة، ومدخلا أساسا لفهم بقية العلوم اللغوية كالصرف، والعروض، والبلاغة، واللسانيات، وحتى علم الحاسوب، إذا ما استثنينا الأدب بمختلف فروع أو أجناسه الأدبيّة. ومن جملة النتائج المتوصّل إليها في هذه الدراسة هو أن المشكلة الأساسية لعلم النحو تبقى تعليميّة لا علميّة؛ بدليل تفاوت القدرات بين المتعلّمين في فهم أبوابه، ولهذا فالأولى وصف هذه المشكلات بـ (صعوبات تعلّم النحو) بدل (صعوبة النحو) التي من شأنها أن تظلل المسعى في إيجاد حلول ممكنة لتطوير تعليميّة هذه المادّة، فالنحو الذي نشأ في أحضان الفُرس وتعلّمه الموالي لا يصعب على أهل اللّغة.

الكلمات المفتاحية: صعوبات، تعلّم، النحو، طلبة التعليم الجامعي، مشكلات أساسية.

Abstract: This study addresses the challenges university students face in learning Arabic grammar. Although this topic has been widely explored, I approached it differently by identifying the most critical basic problems encountered by learners and suggesting practical solutions to help them overcome these obstacles. These challenges include not understanding the true subject of grammar, distinguishing between the parts of Arabic words, mastering the method of parsing, and other fundamental topics that are essential for understanding grammar. This paper views grammar as the backbone of the language and a crucial foundation for understanding others Linguistic sciences, such as morphology, prosody, rhetoric, linguistics, and even computer science, excluding literature and its various genres. One of the key findings of this study is that the primary issue with grammar lies in education, not in the scientific nature of the subject itself. This is evidenced by the varying abilities of learners to grasp its subfields. Therefore, it is more accurate to describe these challenges as 'difficulties in learning grammar' rather than 'the difficulty of grammar,' as the latter may hinder efforts to find viable solutions for improving the teaching of this subject. After all, grammar, which

originated with the Persians and was mastered by their followers, is not inherently difficult for native speakers of Arabic language.”.

Keywords: Difficulties, learning, grammar, university students, basic problems.

1. مقدمة: كثيرا ما تمّ الحديث عن صعوبات النّحو العربيّ أو المشكلات التي يواجهها متعلّمو هذه المادة على مستوى التّعليم، كالإعراب، والتّقديم والتّأخير، والدّكر والحذف، وغيرها من المشكلات التي طرحها النّحو العربيّ في العصر الحديث بشكل خاصّ، ولكنّ دراسة علميّة لأهمّ المشكلات أو الصّعوبات التي يواجهها متعلّمو هذه المادّة على مستوى العمليّة التّعليميّة لم تكن في حدود ما نعلم، إلا في ما يتعلّق منها باستثمار نتائج علم النفس أو تعليميّة اللّغة في تطوير العمليّة التّعليميّة بشكل عام، وذلك لأنّ أغلب الدّراسات ركزت عنايتها على معالجة مشكلات النّحو العربيّ في حدّ ذاته أو ما طرحه نظريّته نظريّة العامل من مشكلات حقيقيّة: كالإعراب التقديريّ، والدّكر والحذف، والتّقديم والتّأخير، والتي حاولت من خلالها إيجاد حلول خارج هذه النّظرية، إمّا بإعادة رسم حدود النّحو، كما فعل إبراهيم أنيس، وعبد الرّحمن أيّوب، وشوقي ضيف، ومهدي المخزومي، أو بتطبيق نظريات لسانيّة غربيّة على هذا النّحو، وكلاهما لم يفلح في إيجاد حلول عمليّة لنظرية النّحو العربيّ، بعد أن ظلّت النّظرية النّحويّة التي تُعتمد في تعليميّة قواعد اللّغة العربيّة قرابة خمسة عشر قرنا، ما تطلّب منّا البحث في المشكلات الحقيقيّة لهذا النّحو، ومن ثمّة محاولة إيجاد حلول واقعيّة تستند على علم النفس أو على أي علم آخر يقرب هذه المادّة من متعلّميها، طالما أنّ هذا العلم (النّحو العربيّ) هو علم معقول من منقول، وأنّه العلم الذي ظلّ قائما لحدّ السّاعة في تعليميّة هذه اللّغة الشّريفة، دون إيجاد أيّة حلول بديلة، وهنا لا يمكن بأية حال من الأحوال للعقل البشريّ أن لا يستوعب ما صدر عنه، إنّ تهَيّأت له الأسباب، ودلّلت له الصّعاب، فقصور الفهم لا يعني قصور العلم بأية حال من الأحوال، ما يتطلّب منّا تطوير مهارتنا باستمرار لفهم طبيعته.

ونستثني من هذا الحكم بعض الكتب التّعليميّة التي حاولت إيجاد حلول من داخل هذه النّظرية، وتقديم هذ النّحو على أساس أنّه مادّة تعليميّة كغيره من المواد التي تحتاج إلى التّركيز، كالنّحو الوافي لعباس حسن، والكافي في علم النّحو، والكفاف: كتاب يعيد صوغ قواعد اللّغة العربيّة ليوسف الصّيداوي، وغيرها من الكتب التّعليميّة، ومع ذلك لم تفلح في إيجاد حلول علميّة لأهمّ المشكلات الأساسيّة لتعلّم النّحو؛ وبخاصّة مع ضخامة مادّتها العلميّة، رغم تعاملها مع أبواب النّحو باختصار، بل إنّ هناك من الدّراسات من تعرّضت إلى هذه المشكلات الأساسيّة، بشيء من التّفصيل، ولكنها أخفقت في تحديد المشكلة الأساس، فهذه الدّراسة على سبيل المثال جعلت هدفها التّعليميّ متمحورا حول:¹

أولا- أهمّ العناصر الصّوتيّة المؤثّرة تأثيرا مباشرا في تعلّم النّحو.

ثانيا- المفردات والمباني الصّرفيّة وما لها من أنواع وأجناس وتقسيمات.

ثالثا- التّركيب وهو بناء الجمل النّحويّة من العناصر اللّغويّة السّابقة، وبيان العلاقات التي ترتبط بها لتكوين

النّصوص المتكاملة.

رابعاً- معرفة الإعراب وطرقه، بالنظر إلى كونه تطبيقاً لما تقدّم كلّهُ، ويمثّل الإنجاز النهائي للدراسة النحوية. وهي دراسة أخفقت في تحديد المشكلة الأساس لتعلّم مادّة النحو -رغم أنّها ركزت على الجوانب الأساسية لتعلّم هذه المادّة، كأقسام الكم، والعلاقة بينها في التّركيب، وطريقة الإعراب- لأنّها أقحمت موضوعات لا علاقة لها بعلم النحو ضمن هذه العلم، كمباحث علم الصّرف، وعلم الأصوات، ما يشتت انتباه التّلميذ، ويبدد تركيزه حول الموضوع الحقيقيّ لعلم النحو، كما أنّها لم تفصل في هذا الموضوع الذي كانت تخلط فيه في بعض الأحيان، بين مصطلحات عدّة: كالتركيب النحويّ، واللفظة، والمفردة وكلّها لا طائل من ذكرها للمتعلّم.

وتنطلق دراستنا هذه من تجربة أكاديمية تجمع بين التّعلّم والتّعليم في المرحلة الجامعيّة، باعتبارها تقف على مجمل الصّعوبات التي واجهتها وأنا متعلّم لهذه المادّة خلال مرحلة التّعليم الجامعيّ أو بالأحرى مرحلة التّعليم المتخصّص، وكذا الصّعوبات التي وجدت الطّلبة يواجهونها في تعلّم هذه المادّة، وأنا مدرّس لها في هذه المرحلة من التّعليم. ورغم المحاولات الجادّة لبعض الدّراسات النحويّة في تيسير هذه المادّة على طلبتها؛ إلا أنّها ظلّت عاجزة عن تحديد المشكلات الأساسيّة في تعلّم قواعد اللّغة العربيّة لدى كلّ من المعلّم والمتعلّم معاً، معتبرة أنّ المشكلة الأساس في النّظرية النحويّة التي تعتمد على بدورها العامل وتجهّد عقل المتعلّم في التقدير، محاولة إيجاد حلول لها إمّا بإسقاط هذه النّظرية واستبدالها بنظرية جديدة، مثلما فعل تمام حسان في نظرية تظافر القرائن، أو تطبيق نظريات البحث اللّسانيّ على قواعد اللّغة العربيّة، مثلما فعل كلّ من عبد القادر الفاسي الفهريّ مع النّظرية التوليدية التحويليّة، أو أحمد المتوكّل مع نظرية النحو الوظيفي. والحقيقة إنّ لهذه المحاولات الجادّة في تيسير نظرية النحو العربيّ، أو إيجاد حلول لها على مستوى التّنظير والتّطبيق، بالرغم مما لها من محاسن تتجاوز بها مشكلات النحو العربيّ، وتجعل اللّغة العربيّة تسائر مستجدّات البحث اللّسانيّ العالميّ، إلا أنّها بقيت ممارسات تنظيريّة بعيدة كلّ البعد عن الممارسة التّطبيقية في مجال تعليميّة اللّغة العربيّة، بسبب سيطرت نظرية النحو العربيّ القديمة (نظرية العامل) على الدّراسات النحويّة العربيّة، في المجال التّطبيقيّ خاصّة، وفي ظلّ سيطرت هذه النّظرية على المجال التّطبيقيّ لتعليميّة اللّغة العربيّة، وجدنا أنفسنا مضطّرين إلى معالجة الصّعوبات التي يواجهها متعلّمو قواعد اللّغة العربيّة في مرحلة التّعليم الجامعيّ بناء على هذه النّظرية، من خلال تشخيص المشكلات وإيجاد الحلول، وإلاّ كان الأخرى بنا أن ندمج مع البحث اللّسانيّ العالميّ، لنعتمد نظرية لسانية أكثر كفاءة من نظرية النحو العربيّ (نظرية العامل) في هذا المجال (تعليميّة قواعد اللّغة العربيّة).

ولعلّنا حينما نتحدّث عن مشكلة التقدير بالنسبة لصعوبة النحو العربيّ، فإنّنا لا نجد لها سوى مشكلة بسيطة أمام مشكلات أساسيّة يواجهها متعلّمو قواعد اللّغة العربيّة في تعلّم هذه المادّة، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ أقسام الكلم العربيّة، وإعرابها وبنائها، ووظيفتها في النحو العربيّ، وما يشكلّ منها الموضوع الحقيقيّ لعلم النحو، وكيفية إعرابها إعراباً لفظياً أو تعليمياً، والعلاقة التي تجمع بينها على مستوى الكلام، كلّها تُعدّ المشكلات الأساسيّة في تعلّم أو تعليم هذه المادّة؛ فمن خلال تجربة دامت لأكثر من عشر سنوات، وجدت أنّ الطّلبة لا

يتميزون تمييزاً جيداً بين أقسام الكلم العربيّة، ولا يعرفون ما يكون منها معرباً أو مبنياً، ولا يدركون إدراكاً جيداً وظيفتها في النّحو العربيّ، ولا ما يشكّل منها الموضوع الحقيقيّ لعلم النّحو، ولا طبيعة الألفاظ التي تُعتمد في إعرابها على مستوى جدول الإعراب أو ما يعرف عند المعلمين بالإعراب التّعليميّ، ولا معرفة العلاقة التي يمكن أن تجمع بين الأسماء على اختلاف أنواعها على مستوى الكلام. ويكفي دليلاً على هذا طرح أسئلة من هذا القبيل على طلبة هذه المادّة، ك:

- ما طبيعة (هـ) أو (ك) أو (ي) في (إنّه) أو (كتابك) أو (كتابي) بالنسبة لأقسام الكلم العربيّة؟
 - ما المعرب وما المبني من بين الكلم العربيّة؟
 - ما وظيفة الحرف بالنسبة للاسم أو الفعل؟
 - ما الذي يمثّل الموضوع الحقيقيّ لعلم النّحو، من بين الكلم العربيّة الثلاث: الاسم، أم الفعل أم الحرف؟
 - وما هي الصّفات التي تُعتمد في إعراب كلّ منها على مستوى اللفظ أو جدول الإعراب؟
 - وما هي العلاقة التي تجمع بين الاسمين في كلّ من: كتاب زيد، وكتاب مفيد، والكتاب المفيد؟
- ولا شكّ في أنّ إجابة الطّلبة عن هذه الأسئلة، تحدّد بدقّة المشكلات الأساسيّة في تعلّم وتعليم قواعد اللّغة العربيّة لهذا المستوى من التّعليم (التّعليم الجامعيّ) باعتبار أنّها تشكّل المحور الأساس لبقية أبواب النّحو العربيّ، وعليه فإنّني أقترح من خلال هذه الورقة البحثيّة أن تُخصّص الدّروس الأولى لمادّة النّحو العربيّ في هذه المرحلة من التّعليم خصيصاً، لتدريس هذه الموضوعات النّحويّة، قبل الولوج لتدريس أيّ باب نحويّ، وفقاً لما يلي:

2. أقسام الكلم العربيّ: كثيراً ما تفتتح كتب النّحو علميّة أو تعليميّة كانت مادّتها العلميّة، بأقسام الكلم العربيّة، كما هو الحال مع أول كتاب في النّحو العربيّ، وهو كتاب سيبويه الذي جعل فيه باب أقسام الكلم العربيّة (هذا باب علم ما الكَلِم من العربيّة) أول باب افتتح به كتابه (الكتاب) لغاية تعليميّة؛ كما تتطلّبه العمليّة التّعليميّة التي تقتضي يُنقل في تبسيط المعرفة المتعلقة بالعلم، من العام إلى الخاصّ أو من الكلّ إلى الجزء، تماشياً مع طبيعة العقل البشريّ الذي يحتاج في تحصيل المعرفة عموماً إلى الاستعانة بمبدأ التدرّج إلى أن يصل إلى الحقيقة الكلّيّة، هذا وإن كانت عملية بناء المعرفة المتعلّقة بالعلم عموماً في الدّهن تكون حاصلة بطريقة عكسيّة؛ أي بالانتقال من الجزء إلى الكلّ أو من الخاصّ إلى العامّ، فسيبويه مثلاً أو المنظّر لعلم النّحو، لم يكن -ومن دن شكّ- قد اكتشف أنواع الكلمات في العربيّة دفعة واحدة، بل كان قد اهتدى إلى جنس الأسماء -والأسماء الظّاهرة منها بشكل خاصّ- لكثرة دوراتها في الكلام، ثمّ الأفعال، ثمّ الحروف، استناداً إلى خصائص جنس كلّ واحد منها على حدة، ثمّ قام بجمعها تحت جنس واحد، وهو جنس الكلمة لغاية تعليميّة، لما يجمع بينها من خصائص كذلك.

وقد سلكت معظم كتب النّحو نهج سيبويه كذلك في التّقديم لمادّتها العلميّة، كمرحلة أولى يجب فيها على متعلّم النّحو أن يعرف الموضوع الحقيقيّ لعلم النّحو أو على الأقل أن يعرف ممّا يتشكّل موضوع النّحو، ولكن

دون التفصيل في هذا الموضوع إذا ما استثنينا تفصيل بعضها في أنواع الفعل ماضيا ومضارعا وأمرًا، أو بعض الكتب التي تشير في بعض الأحيان إلى التفصيل في الأقسام الأخرى بما فيها الاسم والحرف، مع العلم أنّ ما يحتاجه متعلّم هذه المادة من مادّة النّحو خصيصًا، هو الموضوع الحقيقيّ للنّحو وهو الكلمة العربيّة على اختلاف أجناسها ونوع كل جنس منها على حدة، فلا يمكن أن نعرف للتلميذ أو للطالب جنسًا دون غيره ولا نوعًا دون آخر، فيقتصر على معرفة جزء دون غيره من هذا الموضوع، أو يضيع عليه الكثير مما قد يحتاج إلى تعلّمه بعد أقسام الكلم العربيّة، باعتبار أنّ المادة العلميّة لعلم النّحو شأنها شأن الرياضيات أو أي علم آخر يحتاج إلى التّراكم المعرفي أو البناء، لارتباط أجزاء المعرفة فيها بعضها ببعض؛ إذا لا يمكن أن نعرف الفعل وأنواعه دون معرفة الاسم وأنواعه، أو معرفة نوع واحد من الفعل دون معرفة أنواعه الأخرى، وكذلك الأمر بالنّسبة للاسم؛ إذ تصير المعرفة بذلك معرفة مجتزأة، ولا تعين على معرفة الكلّ الذي هو غاية تعلّم مادّة النّحو أو مادّة أي علم آخر. فما الذي يحتاجه متعلّم النّحو إلى معرفته في أقسام الكلم العربيّة تحديداً؟ ولماذا؟

إنّ ما تصبو إلى تحقيقه كتب النّحو من تعليميّة هذه المادة تحديداً، هو معرفة الموضوع الحقيقيّ لعلم النّحو أولاً، ثمّ خصائص هذا الموضوع، وهنا من دون شك يسبق في العمليّة التعليميّة التعريف بموضوع العلم التعريف بخصائص الموضوع - وإن كانت الخصائص تشكّل الموضوع الحقيقيّ للعلم - وهذا لأنّ طبيعة الموضوع تحدّد لنا ما الذي يُميّز هذا العلم عن غيره من العلوم حتّى لا تتداخل العلوم في ذهن المتعلّم؛ أمّا الخصائص فتحدّد لنا ما الذي يُعنى به هذا العلم في دراسته لهذا الموضوع تحديداً، كما هو الحال مع الرياضيات أو الفيزياء تماماً، والتي تتطلّب فيها العمليّة التعليميّة بالنّسبة للرياضيات مثلاً، أن يتعرّف المتعلّم على مفهوم العدد ثمّ أنواعه، بما فيها: الأعداد الطّبيعيّة، والأعداد الصّحيحة، والأعداد الكسريّة، والأعداد الحقيقيّة، وخصائص كلّ نوع منها على حدة، ثمّ التعرّف على مختلف العمليات الحسابيّة التي قد تجمع بينها كخاصيّة مشتركة، والأمر نفسه بالنّسبة للفيزياء التي يحتاج فيها المتعلّم إلى التعرّف على مفهوم المادة باعتبارها موضوعاً لهذا العلم أولاً، ثمّ أنواع هذه المادة استناداً إلى خصائصها المشتركة وهي الذرّة، أو الممايزة وهي التماسك أو التّباعّد، بما فيها المادّة السائلة أو الغازيّة أو الصّلبة، ثمّ مجمل الخصائص المشتركة أو التي تجمع بينها، كالتمدّد والتّقلّص، والبرودة والحرارة، والتفاعلات الكيميائيّة وغيرها من الخصائص. والحال نفسه مع تعليميّة النّحو العربيّ الذي تتطلّب فيه العمليّة التعليميّة أن يتعرّف المتعلّم على طبيعة الكلمة باعتبارها موضوعاً لهذا العلم، ثمّ أقسامها باعتبارها تشكل نوعاً لهذا الموضوع، ثمّ أقسام أقسامها باعتبارها تشكل تنوعاً لهذه الأنواع، وأخيراً الإعراب أو البناء باعتباره خاصيّة مشتركة بينها.

1.2. مفهوم الكلم العربيّة: يتفق النّحاة على أنّ (الكلم) في العربيّة اسم جنس دال على الجمع، وهو ما تضمّن ثلاث كلمات فأكثر.² وهو بذلك يُفرّق بينه وبين مفرد بلفظ (كلمة) والكلمة عند النّحاة هي في أبسط تعريف لها "لفظ مفرد دال على معنى بالوضع"³ أو لفظ مفرد مستعمل، أو لفظ مفرد وضع لمعنى أو معنى مفرد⁴ وكلّها تتفق في أنّ الكلمة لفظ مفرد، وتتفاوت في كون هذه الكلمة بالوضع أو بالاستعمال، ومع ذلك فكلّها

تؤدّي المعنى المطلوب، وهو أن الكلمة لفظ مفرد دال على معنى بالوضع. وإذا كان من شروط التعريف أن يكون جامعا مانعا، فإنّ الجمع والمنع تتحقّق في هذا التعريف، الذي من خلاله يستطيع الطالب أو متعلّم النحو أن يميّز الموضوع الحقيقيّ لعلم النحو، عن غيره من الموضوعات، إذا كان الهدف من التعريف بموضوع العلم، هو التعريف بما يميّزه عن غيره من هذه العلوم. ف (اللفظ) يخرج ما هو ليس بلفظ كالإشارة والكتابة، من حيث أنّ اللفظ هو الصّوت المشتمل على بعض الحروف، وهو جنس يشمل المهمل والمستعمل. و(الإفراد) يخرج المركّب الذي تكون من كلمتين فأكثر، باعتباره موضوعا لعلم آخر هو علم التراكيب، والإفراد هنا هو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه، نحو: زيد، وعبد الله، وحضرموت، وامرئ القيس، فإن أجزاءها إذا أفردت لا تدلّ على شيء من معناها، و(المعنى) يخرج ما ليس له معنى من اللفظ، و(الوضع) يخرج المهمل أو ما لا يستعمل من الألفاظ في كلام العرب. وهكذا يكون التعريف قد استوفى جميع شروط التعريف، والتي على متعلّم النحو أن يعيها جيدا قبل مباشرة هذا العلم، وإلا التبس عليه مفهوم النحو بمفهوم علم آخر كالبلاغة أو الصّرف مما يمكن أن يشترك مع النحو في الموضوع العامّ وهو الكلمة.

2.2 أقسام الكلم العربيّة: تنقسم الكلم العربيّة عند النّحاة إلى اسم وفعل وحرف، وبغضّ النظر عن كون هذا التقسيم واقعيا أو غير واقعيّ، يبقى في نظر النّحاة العرب المحدثين أو المدرّسين لمادّة النحو العربيّ التقسيم المعمول به في تدريس هذا المادّة، وأيّ تقسيم آخر خارج عن هذا التقسيم هو من عمل اللسانيّين العرب المحدثين لا من عمل النّحاة العرب القدامى، وتبقى له مبادؤه وأصوله محفوظة لدى هؤلاء اللسانيّين. أمّا ونحن نتحدّث عن نظريّة النحو العربيّ فلا بدّ أن نعتدّ هذا التقسيم الثلاثيّ كأساس لتعليميّة هذه المادّة وإلا نقحم الطالب أو المتعلّم فيما لا جدوى من ذكره ضمن هذا النحو. وبغضّ النظر عن هذه التقسيمات، فإن ما ينبغي لمتعلّم النحو معرفته قبل مباشرة علم النحو أصلا، هو هذا التقسيم الذي بُني على أساسه النحو العربيّ، لأنّ بقية الأبواب النّحويّة كلّها معقودة عليه، بما فيها الفاعلية، والمفعوليّة، والإضافة، والابتداء، والإخبار وغيرها من الأبواب النّحويّة. كما يجب أن يعلم أنّه إذا كانت الكلمة تشكّل موضوعه العامّ، فإنّ الاسم والفعل والحرف يشكل موضوعه الخاصّ، وإذا كان هذا هو الموضوع الخاصّ فينبغي على متعلّم النحو أن يعلم جيدا خصائصهما بحكم أن مدار النحو كلّه عليهما، وإلا التبس عليه أمر النحو من البداية. وأنّ ما تجتمع عليه هذه الأقسام هو الصّفات الثلاث لمعنى الكلمة؛ الإفراد، والمعنى، والوضع، وهي الصّفات التي تجعلها تنضوي تحت جنس واحد هو ما يسمّى في عرف النّحاة بالكلمة، وأنّ ما يميّز هذه الأقسام عن بعضها البعض هو المعنى كسمة فارقة بينها، تماما كما هو الحال بالنّسبة للذرّة كعنصر أساس في تحديد معنى المادّة وتقسيمها إلى سائلة وغازية وصلبة، حسب سمة التماسك أو التّباعّد.

1.2.2. الاسم: وبدأنا بالاسم لأنّ مدار النحو عليه كلّ، فكّل ما يصادف القارئ أو متعلّم النحو من أبواب نحويّة هي معقودة على هذا النوع من أنواع الكلمة، كالفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، والابتداء، والإخبار

وغيرها من الأبواب النحوية، أما بقية الكلم بما فيها الفعل والحرف، فليس له إمكانية القيام بهذه الوظائف، ولهذا وجب على متعلّم النحو أن يدرك هذه الحقيقة قبل مباشرة النحو كلّية، وإلا التبس عليه أمر النحو كلياً. ومن أكبر المشكلات التعليمية التي تواجه متعلّمي النحو في هذا النوع من الكلم العربية، هو التباس أمر الاسم بالحروف فيما يتعلّق بالأسماء المبيّنة، كالضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، لتشابهها في البناء مع الحروف، ولهذا وجب على متعلّمي النحو أن يكونوا على دراية تامة بطبيعة الاسم، وما ينجرّ عنه من وظائف في إطار تنوع بنيته، بين الاسم الظاهر، والاسم المضمّر، والاسم المبهّم، حتى يستطيع المتعلّم أن يميّز بين مختلف أنواع الاسم، إضافة إلى معرفة وظائفه داخل الجملة. وهنا في العادة ما يقتصر مدرسو النحو على تحديد معنى الاسم دون الإشارة إلى أنواعه، أو التّركيز على أنواع الفعل دون الاسم، مما يجعل المتعلم يعتقد اعتقاداً جازماً أن التنوع الصادر في حق الكلم العربية يخص الأفعال لا الأسماء، وينشأ على أن للفعل أنواعاً وأنه لا أنواع للاسم أو الحرف، وعلى هذا الأساس لا بدّ من توضيح هذه المسألة توضيحاً ملماً بجوانب الاسم لأهمّيته في النحو عموماً، كما هو الحال في تبسيط معنى الفعل. وهنا إذا كان الاسم يعرف في عرف النّحاة على أنّه "ما دلّ على معنى مجرد من الزمن" فإنّ هذه الدلالة ليست سوى معنى الكلمة التي هي (لفظ مفرد دالّ على معنى بالوضع) غير أنّ هذا المعنى (مجرد من الزمن) وهذه السّمة الفارقة بين الاسم والفعل، أما عن تنوعه، فإنّه إذا كانت الأشياء تنقسم من حيث طبيعتها فإنّ الاسم كذلك ينقسم من حيث طبيعة معناه إلى اسم ظاهر، وآخر مضمّر، وآخر مبهّم، كما يلي:

1.1.2.2. الاسم الظاهر (المُظْهَر): يعرفه النّحاة على أنّه "ما دلّ على معناه من غير حاجة إلى قرينة"⁵ وهو ما يعني أنّ معنى الاسم في هذا النوع من الكلمات يكون متضمناً فيه من غير حاجة إلى قرينة تبين معناه، فإذا قلنا شجرة فالمعنى المتضمّن في هذه الحروف هو شجرة، وكذلك الأمر بالنسبة لبستان، وحقل، وعلي، وجامعة، وفلاح، وغيرها من الأسماء التي تشارك الاسم في كونه ذو معنى مجرد من الزمن، وتشارك الاسم الظاهر في عدم حاجته إلى قرينة تبين هذا المعنى الخاصّ بالاسم.

2.1.2.2. الاسم المضمّر: ويعرّفه النّحاة على أنّه "ما دلّ على معناه بواسطة قرينة تكلم أو خطاب أو غيبة"⁶ بما يعني أنّ معنى الاسم في هذا النوع من الكلمات ليس متضمناً فيه وإنما يحتاج إلى قرينة تدلّ على معناه وهو ما يسمى في عرف النّحاة بالعائد، وليس هذا العائد إلا المتكلم، أو المخاطب، أو الغائب، كقولك: أنا ونحن، وهو وهي، والياء، والكاف، والهاء، في كتابي، وكتابك، وكتابه، فكّلها ضمائر تحتاج إلى مفسّر أو عائد سواء كان حاضراً وهو المتكلم أو المخاطب، أو غائباً وهو الاسم الظاهر هنا، لأنّ الضمير في هذه الحالة لا بدّ أن يعود على اسم ظاهر أو مظهر، وعلى هذا الأساس ينقسم الاسم المضمّر إلى ثلاثة أنواع: ضمير تكلم، وهو يشمل: أنا، ونحن. وضمير خطاب، ويشمل: أنت، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنّتن. وضمير الغائب، ويشمل: هو، وهي، وهما، وهم، وهنّ، وهي ضمائر منفصلة في عرف النّحاة، وهي دوماً في محلّ رفع، ويقابلها اثنا عشر ضميراً

متّصلا، هي على التّوالي: ياء المملكيّة في (كتابي) ونون الجماعة في (كتابنا) وكاف الخطاب في (كتابك) و(كتابك) و(كتابكُما) و(كتابكُم) و(كتابكُن) وهاء ضمير الغائب في (كتابه) و(كتابها) و(كتابهُما) و(كتابهُم) و(كتابهُن) فكلّها أسماء تحت جنس الضّمائر، وهي دوما إما في محلّ نصب أو جرّ بالإضافة. وما ينبغي على متعلّم النّحو أنْ يعرفه جيّدا في هذا النّوع من الأسماء، أنّ الضّمير سواء كان متّصلا أو منفصلا يُعرّب إعراب الاسم الظّاهر في الحكم والوظيفة، إذ لا فرق بين قولنا: جاء زيد، وجئت، ولا بين: كتاب زيد، وكتابه، سوى طبيعة الاسم الذي يجعل من الاسمين يعربان إعرابا مختلفا من حيث الإعراب والبناء كما سيأتي بيانه في كيفة إعراب الكلم العربيّة.

3.1.2.2. الاسم المبهم: ويعرفه النّحاة على أنّه "ما دلّ على معناه بواسطة جملة تذكر بعده لتزليل

إبهامه⁷ وهو ما يعني كذلك أنّ معنى الاسم في هذا النوع من الكلمات ليس متضمّنًا فيه وإمّا في الجملة التي تُذكر بعده والتي من شأنها أنّ تزيل إبهامه، بحكم أنّ معنى هذا النوع من الأسماء يبقى مبهما ما لم ترد جملة بعده تزيل هذا الإبهام، ويشمل هذا النوع من الأسماء: أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وهي كلّها تحتاج إلى جملة تزيل إبهامها، باستثناء اسم الإشارة التي تعوض فيها الإشارة الجملة، بحكم أنّه يستند إلى إشارة تزيل إبهامه أو تدل على معناه، وهي في إعرابها كذلك تأخذ نفس إعراب الاسم الظاهر، فتقع فاعلا ومفعولا، ومبتدأ وخبراً.

وإنَّ أكبر عقبة تواجه متعلِّم النَّحو في هذا الباب تحديداً هو هذه الحقيقة المتعلقة بالاسم، وهو التَّنوع في طبيعة الاسم، عدم التَّمييز بين أنواع الاسم، ما يجعل الطالب أو التلميذ في حيرة من أمره في بعض الأحيان في إعراب الجملة الفعلية مثلاً وهي أبسط الحمل، في قولنا: جاء عمر، وجئت، وجاء الذي ...، أو في الجملة الاسمية أو حتى المركبات الإضافية، لاعتقاده أن الأسماء التي ترد بعد هذا الفعل أو الاسم هي تنوع لوظائف لا تنوع لأسماء أو كلمات علماً أن الوظائف النحوية للجملة لا تتغير البتَّة فوظائف الجملة الفعلية وهي الفاعلية والمفعولية هي ذاتها الوظائف التي تظل مُتَضَمِّنَةً في هذه الجملة منذ أن وجد النَّحو إلى يوم النَّاس هذا، وكذلك وظائف الجملة الاسمية وهي الابتداء والإخبار، هي ذاتها الوظائف الموروثة عن النَّحو قديماً ولن تتغير، وإنما الذي يتغير داخل هذه الجملة هي طبيعة الاسم ما يجعل الطالب يتلَبَّك أو يضطرب في الإعراب.

2.2.2. الفعل: يعدّ الفعل في الكلم العربيّة القسم الثّاني من أقسام الكلم بعد الاسم، وعليه يبنى الاسم

أو المسند إليه في كلام العرب، وهو في عرف التّحاة "ما دلّ على حدث مقترن بزمان"⁸ وهو بذلك ينقسم كذلك من حيث طبيعته الدّالة على الحدث والزّمن، إلى ماضٍ ومضارع وأمر، كما سيأتي بيانه:⁹

1.2.2.2. الفعل الماضي: هو ما دل على حدث مقترن بزمان في الماضي: كذهب، وشرب، وكبر.

2.2.2.2. الفعل المضارع: هو ما دل على حدث مقترن بزمن في الحاضر أو المستقبل.

3.2.2.2. فعل الأمر: ما دلّ على طلب حدوث فعل في المستقبل.

وبغض النظر عن تنوعات الفعل والتي في العادة ما يستفيض مدرسو النحو في شرحها، أكثر من شرح معنى الاسم وتنوعاته، فإن ما يحتاجه متعلم النحو من هذه الأفعال هو معرفة أبنيتها ليستطيع التمييز فيما بينها، فما يكون على وزن (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) أو (أَفْعَلَ) و(فَاعَلَ) و(فَعَّلَ) أو (أَفْعَّلَ) و(انْفَعَلَ) و(تَفَاعَلَ) و(تَفَعَّلَ) و(افْعَلَّ) أو (اسْتَفْعَلَ) و(افْعَوْعَلَ) و(افْعَالَّ) فهو ماضٍ وما لحقته من هذه الأفعال إحدى حروف المضارعة (أَنْثِيْتُ) فهو مضارع، وما بني آخره منها في المخاطب على السكون فهو فعل أمر، وسيتم التفصيل في طريقة إعراب كلٍّ منها في كيفية إعراب الكلم العربية.

3.2.2. الحرف: ويعدّ الحرف ثالث أقسام الكلم العربية من حيث نوع الكلمة العربية، وعليه يبنى الكلام في الرّبط بين معاني الكلم الاسم والفعل أو الاسم والاسم، وهو من حيث معنى الكلمة يعرف على أنه "ما دلّ على معنى في غيره"¹⁰ وذلك الغير إما اسم وإما فعل، إذ ليس للحرف معنى في نفسه، ومعنى ذلك أن وضعه لمعناه مشروط بذكر متعلقة بخلاف الاسم والفعل فإنه لا يشترط فيهما ذلك باعتبار إفرادهما، ف (مِنْ) وهي حرف جرّ، تدخل في الكلام للتبعية، فهي تدلّ على تبعية غيرها، لا على تبعية نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية، كانت غاية غيرها. وكذلك سائر وجوهها. وعلى هذا الأساس تنقسم الحروف في حدّ ذاتها في تعالقتها بالاسم أو الفعل إلى مختصة وغير مختصة:

1.3.2.2. الحروف المختصة: هي ما اختصّت بدخولها على الأفعال دون الأسماء أو العكس، أي الأسماء دون الأفعال، فما اختصّ منها بالأسماء ثمانية، وهي: حروف الجر، والقسم، والاستثناء، والنداء، والحروف المشبهة بالفعل، والمفاجأة، والتفصيل، والتنبيه. وما اختصّ منها بالأفعال كذلك ثمانية، هي: حروف النصب، والمصدر والجزم، والشرط، والتحضيض، والاستقبال، والتوقع، والردع.

2.3.2.2. الحروف غير المختصة: هي ما اشتركت في دخولها على الاسم والفعل، الحروف المشتركة بين الأفعال والأسماء ستة أنواع، هي: حروف العطف، والاستفهام، والتفسير، والاستفتاح، والنفي، والجواب. ويلتبس على طلبة النحو في عملية الإعراب الاسم المبني بالحروف في كثير من الأحيان، بل ويُعدّ في هذه العملية الاسم المبني أكثر الأسماء التباساً على طلبة النحو، لهذا وجب التمييز بينها من حيث المبنى والمعنى قبل مباشرة النحو، كما يلتبس على طلبة النحو حروف المباني بحروف المعاني أو المعجم، لهذا إذا سألت الطالب هل حروف الجرّ من قبيل (الباء، ومنّ، وفي، وعلى) هل هي كلمات أم ليست كلمات؟ فالجواب من دون شك أنّها حروف فقط، أو أنّها كلمات مع الشك في طبيعتها، للتشابه الحاصل بينها وبين حروف المباني من حيث البناء والتي لا تعدّ كلمات لعدم تضمينها لمعانٍ، لهذا وجب التمييز بينها قبل مباشرة النحو كذلك.

3. موضوع علم النحو العربي: سلك معظم النحاة نهج ابن جني في تعريف النحو على أنّه انتحاء سمت كلام العرب، وهو التعريف الذي اختصر موضوع النحو في هدف واحد هو انتحاء سمت كلام العرب، ولكنّ نظرة فاحصة إلى هذا التعريف تجعلنا ندرك أنّه استند على الهدف لا على الموضوع في تحديد مفهوم العلم، فإذا

كان الهدف من هذا العلم هو انتحاء سميت كلام العرب، ففي ماذا؟ يُعَقَّبُ ابن جني على تعريفه هذا بقوله "هو انتحاء سميت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والتسب، والتراكيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة؛ فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شدد بعضهم عنها زدد به إليها"¹¹ وكله تعريف يستند على الهدف من النحو، لا على موضوعه، ليضيف ابن جني على هذا الهدف ما ليس من النحو أصلا، وهي أبواب الصّرف الأربعة، بما فيها: التثنية، والجمع، والتصغير، والتسبة، وكلها موضوعات صرّفية لا نحوية.

إنّ هذا التعريف الذي اعتمده ابن جني جعل الكثير من النّحاة بعده يخلطون بين موضوع علم النحو وموضوع علم الصّرف، أو بين موضوع علم النحو وموضوع علوم لغوية أخرى كالبلاغة أو علم التراكيب مثلا، فهذا التعريف على سبيل المثال، يعرف النحو على أنّه "علم يبحث في أصول تكوين الجملة وقواعد الإعراب، فهدف علم النحو أن يحدّد أساليب تكوين الجمل ومواضع الكلمات، ووظيفتها فيها، كما يحدّد الخصائص التي تكتسبها الكلمة من ذلك الموضع، سواء أكانت خصائص نحوية كالابتداء، والفاعلية، والمفعولية، أو أحكاما نحوية، كالتّقديم والتّأخير، والإعراب والبناء"¹². وكلها تعريفات تضطرب في تحديد الموضوع الحقيقي لعلم النحو، إذا كان الموضوع الحقيقي للعلم هو الكفيل بتحديد مفهومه، وما الذي يمكن أن يميّزه عن غيره من العلوم لغوية أو غير لغوية كانت. إنّ سؤالنا بسيطاً يطرح على طلبة الدراسات اللغوية أو الأدبية، حول الموضوع الحقيقي لعلم النحو، ك: ما هو الموضوع الحقيقي لعلم النحو؟ يجعلنا ندرك الفجوة بين ما ندرسه لطلاب النحو وما يدرسه النحو حقاً؟ فلو سألت هذا السؤال للطلبة لكانت إجاباتهم متراوحة بين الجملة، والتراكيب، واللغة، والإعراب، والتقديم والتأخير، بل وفي بعض الأحيان ما يُضْمَنون إجاباتهم بعض مباحث على الصّرف كالجمع والتثنية، فلماذا؟ أو ما السبب؟

إنّ السبب الرئيس لعدم فهم الموضوع الحقيقي لعلم النحو -وحتى غيره من العلوم اللغوية- هو سياسة الحشو التي تضطر في العادة مدرّسي النحو إلى الشروع في شرح الأبواب النحوية على حساب المداخل الأولى لفهم هذا العلم: كتعريف علم النحو، وأقسام الكلم العربية، وغيرها مما يُسهم في زيادة وعي التلميذ أو الطالب حول ما يدرسه هذا العلم. ويضاف إلى ذلك كلّ تلك التعريفات غير الدّقيقة التي تُعتمد عادة في تعريف النحو للطلاب، والتي من شأنها أن تضلل الطالب في فهم الموضوع الحقيقي لهذا العلم، إذا ما اعتبرنا أنّ فهم موضوع العلم هو نصف العلم؛ فهذا التعريف على سبيل المثال وإن كان مُحْتَصِراً إلا أنّه يحدّد الموضوع الحقيقي لعلم النحو؛ حيث يُعرّفه على أنّه "علم يُعرّف به أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء"¹³ مستندا في ذلك على الموضوع الحقيقي لعلم النحو، لا هدفه، لأن الهدف يمكن شرحه مستقلاً عن التعريف، فإذا قلنا إنّ الفيزياء هو العلم الذي يدرس المادة فهذا يعني أن المادة موضوعه الحقيقي، أما الهدف من دراسة المادة، وهو كشف خصائصها من حيث الحرارة والبرودة، والتمدد والتقلص، والتفاعل، فهذا يمكن شرحه مستقلاً، وكذلك الأمر

بالنسبة للنحو؛ فالأصل أن يُعرّف استناداً إلى موضوعه وهو الكلم العربيّة، أمّا خصائصها فهي الإعراب والبناء، ليشكل بذلك الإعراب والبناء في الكلم العربيّة الموضوع الحقيقيّ لعلم النّحو. أمّا ما يُعرّف على أساسه النّحو من أنه يدرس الذّكر والحذف، التّقديم والتّأخير، والتّركيب أو الجمل، والأساليب، فهي -أي هذه الموضوعات- وإن كانت تشكّل جزءاً لا يتجزّأ من أبواب النّحو إلا أنّها لا تعدّ بمثابة خصائص، بل هي نتيجة من نتائج النّحو -الذي هو الإعراب أو تغير أواخر الكلم- يشكّل فيها الإعراب خاصيّة من خصائص الكلم العربيّة، والتّقديم والتّأخير، أو التّركيب وتنوّع الجمل والأساليب، سببا من أسبابه؛ لأنّك لا تُركّب إلا إذا أعربت، ولا تُعرب إلا إذا ركّبت، فالإعراب من التّراكيب بهذا سبب ونتيجة في آن واحد.

وإذا اتّضح لنا بهذا أنّ الموضوع الحقيقيّ لعلم النّحو هو الكلم العربيّة، وأنّ ما يدرسه في الكلم العربيّة هو الإعراب والبناء باعتبارها خصائص، فإنّه لا بدّ من توضيح هذا الموضوع بشكل دقيق، حتّى يتّضح بشكل أكبر للمتعلم، إذ إنّهُ لما يستوعب فكرة أنّ النّحو العربيّ يُعنى بدراسة أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء يتبادر إلى ذهنه أنّه يدرس جميع الكلمات، وهذا ما يعتقده الكلّ في النّحو، ولكن بشيء من التّبصّر، لو أمعنا النّظر لوجدنا الموضوع الحقيقيّ لعلم النّحو هو الاسم، والاسم ولا شيء غيره، لأنّه الوحيد المعرب من بين الكلم العربيّة، أمّا بقيّة الأجناس بما فيها الفعل والحرف فهما مبنيان، وما أعرب منهما أعرب لمشابهة الاسم، وإعرابه أو تغيير حركة إعرابه دوماً تكون بالحرف لا أكثر، كالمضارع الذي يمكن أن ينصب ويجزم، لا لتغيير وظيفته النّحويّة، بل لتغيير معناه المعجميّ من الإثبات إلى النّفي أو من النّفي إلى الاستدراك أو التّعليل، وفي انتقاله بين هذه المعاني يعتمد على الحرف، لهذا وجب تعريف النّحو على أنّه العلم الذي يعنى بدراسة أحوال أواخر الكلم العربيّة من حيث الإعراب، أمّا البناء فلا يمكن عدّه موضوعاً صالحاً للوصف؛ لأنّه لا يشكّل بدوره ظاهرة تحتاج إلى دراسة أو تفسير، فهو بمثابة موضوع ثابت قابل للإحصاء أو العدّ، وبالتالي يمكن جمع المبنيات في قائمة لعرضها على المتعلّم دون حاجة لشرحها ضمن أبواب النّحو، أمّا دراسته ضمن أبواب النّحو فهذا للتمييز بينه وبين المعرب لا أكثر ولا أقلّ، كما أنّ اللحن الذي هو مدار نشأة النّحو، لا يمكن أن يمس المبنيات من الكلم لأنّها معلومة بالسّماع ومدرّكة بالعقل، بل يتفشى فيما هو معرب، لهذا وجب التّركيز على المعرب من الكلم العربيّة والمعرب فقط في تعريف الموضوع الحقيقيّ لعلم النّحو، حتّى لا يلتبس على الطالب أو التلميذ الموضوع الحقيقيّ للنّحو.

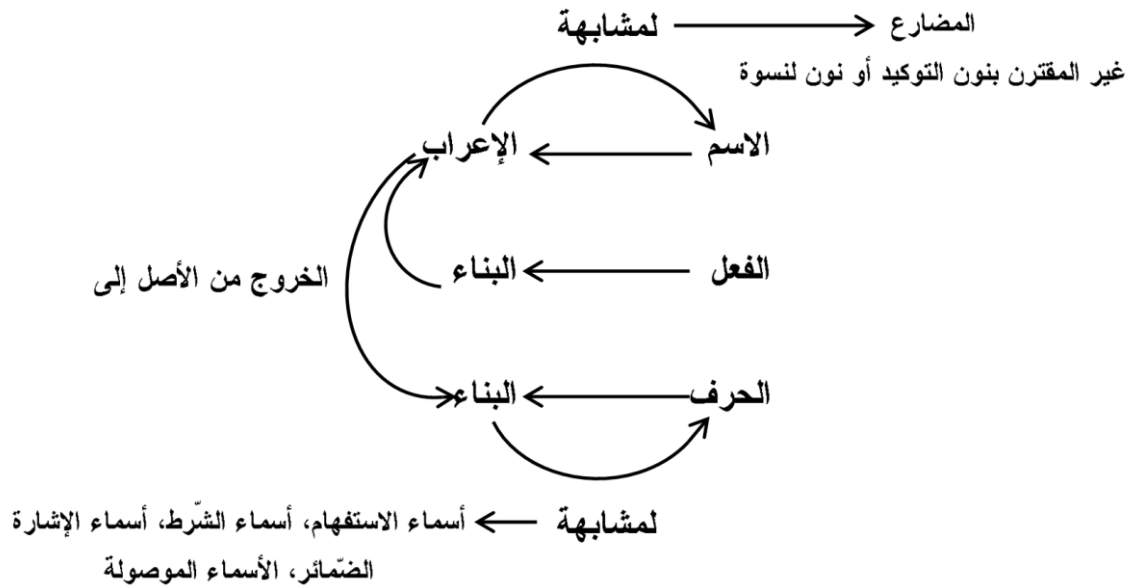
وإنّ قال قائل إنّ من الأسماء ما هو مبنّي، ومع ذلك يشكّل موضوعاً للنّحو، فالقول: إنّ هذا النوع من الأسماء وإنّ كان مبنياً فالأصل فيه الإعراب -كما سيأتي بيانه في المعرب والمبنّي من الكلم العربيّة- لهذا يعرب إعراب الاسم المعرب؛ فهو محلّ محلّه في الإعراب والوظيفة، ولهذا وجب التنبيه إلى هذه المسألة عند تحديد الموضوع الحقيقيّ للنّحو، وأنّ النّحو يعنى بدراسة المعرب من الكلم لأنّه من تتغيّر حركة إعرابه بتغيير العوامل الدّاخلية عليه أو من تتغيّر وظائفه النّحويّة، بين الفاعليّة والمفعوليّة، والإضافة، والتّبعيّة ونحوها، وهنا إذا جئنا إلى الحروف وجدناها كلّها لا محلّ لها من الإعراب؛ وإنما تعرب حسب معناها المعجميّ (حرف نفي، حرف استفهام، حرف توكيد لا

محل لها من الإعراب) أو حسب حركة الإعراب المنجّرة عنها (حروف جرّ، أو حرف نصب، أو حرف جزم) ومع ذلك تبقى دوما لا محل لها من الإعراب، وكذلك الأمر بالنسبة للفعل، فهو يعرب معجمياً حسب زمنه، مبنياً في الماضي والأمر ومعرباً في المضارع، إلا إذا تغيرت حركة بنائه أو إعرابه، فنحن نضطر في هذه الحالة إلى أن نعلّل الإعراب فنقول مبني على السكون أو الضم لاتصاله بضمير رفع متحرك أو واو الجماعة، أو نقول مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، ولا نحتاج إلى إضافة عبارة لا محل له من الإعراب لأنه يعلم مسبقاً أن لا وظيفة نحوية للفعل، وإنما يعرب حسب معناه؛ أي من حيث الحدث والزمن لا أكثر ولا أقل.

4. إعراب الكلم العربيّة: يعدّ الإعراب كما سبقت الإشارة إليه الموضوع الحقيقيّ لعلم النحو، وحتى يُميّز بين الإعراب الخاصّ بموضوع النحو، والذي يشكّل خاصيّة من خصائص الكلم العربيّة، والإعراب الذي يشكّل اعتباراً تقيميّاً لمدى تحكّم الطّلاب في مادّة النحو، لا بدّ أن نتميّز بين نوعين من الإعراب، الإعراب اللفظيّ أو ما يُعرّف عند النّحاة بالإعراب بالحركات سواء كانت ظاهرة أو مقدّرة، والإعراب التّعليميّ أو ما يُعرّف كذلك بالإعراب الوظيفيّ بالكلمات. وبخصوص الإعراب اللفظيّ لا بدّ من الإشارة إلى أنّه هو الذي على أساسه تنقسم الكلمات العربيّة إلى معربة ومبنية، وبالنسبة للإعراب التّعليميّ هو الذي على أساسه تُحدّد وظائف الكلمات داخل الجملة كالفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة ونحوها، وهذا استناداً إلى حركة إعرابها وخصائصها التّركيبية، وفيما يلي التّفصيل في موضوع كلّ منهما على حدة:

1.4. الإعراب اللفظيّ (أو الإعراب بالحركات): تنقسم الكلمات العربيّة استناداً إلى هذا النوع من الإعراب - كما سبقت الإشارة إليه - إلى معربة ومبنية، والمعرب منها ما تتغيّر أواخره بتغير العوامل الدّاخلية عليه، أمّا المبنيّ فهو الذي يلزم آخره حركة واحدة لا تتغيّر بتغيّر العوامل الدّاخلية عليه، وبما أنّ الإعراب هو تغيّر أواخر الكلم بتغير العوامل الدّاخلية عليها، فعلاماته أربع، هي: الرفع، والنّصب، والجرّ، والجزم. أمّا البناء الذي هو لزوم آخر الكلمة حركة واحدة، لا تتغيّر بتغيّر العوامل الدّاخلية عليها، فعلاماته أربع كذلك، وهي: الضّم، والفتح، والكسر، والسكون.¹⁴ وما يجب أن يعرفه المتعلّم في هذا الباب أو باب الإعراب والبناء أنّ الإعراب والبناء - باعتبارهما خاصيّتين من خصائص الكلم العربيّة - يقعان في الكلم العربيّة أصلاً وفرعاً، حيث يعدّ في الأسماء الإعراب أصلاً والبناء فيها فرعاً، بحكم خروج بعض الأسماء من الإعراب إلى البناء، وهذا لمشابهتها الحروف: كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وأسماء الإشارة، والضمائر، والأسماء الموصولة، كما يعدّ البناء في الأفعال أصلاً والإعراب فيها فرعاً، بحكم خروج المضارع منها من البناء إلى الإعراب لمشابهته الاسم كذلك، باستثناء ما اقترن منه بنون التّوكيد أو نون النسوة؛ إذ هو باق على أصله - وهو البناء - ولم يتغيّر إلى الإعراب، وهو ما يختصره الإمام الجزوليّ بقوله: "وأصل الإعراب للأسماء؛ لأنّها لا تتغير صيغها لتغير المعاني عليها، وأصل البناء للأفعال؛ لأنّها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها"¹⁵ أمّا الحروف فمبنية مطلقاً ولم يخرج منها أي من الحروف من البناء إلى الإعراب لعدم

حاجتها إلى تغير الإعراب في تغير معانيها، فهي ترتبط في تغير معانيها إما بالاسم أو بالفعل أو بهما معا، أو بمجموع الجملة، ولا حاجة لها في تغير معانيها إلى تغير حركة إعراب، كما يتم توضيحه في الرسم الآتي:



2.4. الإعراب التعليمي: يُعتمد هذا النوع من الإعراب في تقييم مدى تحكم الطلاب في مادة النحو، حيث يطلب من الطالب أو التلميذ إعراب الكلمات في الجمل إعراباً لفظياً، كجزء من التمارين التطبيقية التي تستهدف تقييم مدى تحكمه في الدرس التحوي أو الموضوع المخصص للدراسة، ولكن -في حدود ما نعلم- لم تستهدف عملية التدريس أبداً تحديد أهم العناصر الأساسية التي يجب تحديدها في إعراب الكلمة، أو تبيان وظيفتها داخل الجملة، ما يجعل معظم الطلبة يقتصرون في الإعراب على جزء دون الجزء الآخر، كما هو الحال مع إعراب الفعل الماضي أو المضارع، أو يقتصرون على تحديد وظيفتها دون حركة إعرابها، كإعراب الفاعل أو المبتدأ، أو معناها دون وظيفتها، كإعراب حروف الجر أو الجزم أو النفي، وكله نتيجة لعدم معرفة الأجزاء الحقيقية التي يتكوّن منها الإعراب التعليمي حقيقة. وإنّ ما يتطلبه الإعراب هو معرفة نوع الكلمة اسماً أو فعلاً أو حرفاً كانت، ثم نوعها من حيث الإعراب والبناء، ثم نوع حركة إعرابها أو بنائها ثم وظيفتها، وإلا أشكل على الطالب أو التلميذ إعراب الكلمة إعراباً صحيحاً، وفي يلي عرض لطريقة إعراب الكلمة العربية إعراباً تعليمياً وما الذي يتطلبه إعراب كل واحدة منها على حدة:

1.2.4. إعراب المعرب: وظيفته (فاعل، مبتدأ، خبر، صفة... إلخ) + حركة إعرابه (مرفوع، منصوب، مجرور) + نوع حركة

إعرابه (ظاهرة أو مقدرة) *

مثال: فاعل + مرفوع بالضمة + الظاهرة على آخره.

مثال: فعل مضارع + مرفوع بالضمة + الظاهرة على آخره.

2.2.4. إعراب المبنى: نوعه (ضمير، اسم استفهام، اسم شرط، حرف جرّ، حرف نفي... إلخ) + حركة بنائه (ضم، فتح، كسر،

سكون) + نوع حركة محله (رفع، نصب، جرّ) + محله (فاعل، مبتدأ، خبر، صفة، اسم مجرور).

مثال: ضمير متصل + مبني على الضمّ + في محلّ رفع + فاعل.

مثال: اسم استفهام + مبني على السكون + في محلّ رفع + مبتدأ.

مثال: حرف جرّ + مبني على الكسر + لا محلّ له من الإعراب.

5. العلاقة بين أقسام الكلم العربيّة: تختصر مقولة الجرجانيّ في شأن التعلّق الحاصل بين أقسام الكلم

العربيّة تلك العلاقة التي يمكن أن تجمع بين مختلف أقسام الكلم العربيّة، حيث يقول: "والكَلِمُ ثلاثٌ: اسم، وفعل، وحرف. وللتعلّق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بحرف" ¹⁶ ولعلّ أكبر ما يواجه متعلّمي النحو من مشكلات تعليميّة في ما يتعلّق بهذا التعلّق هو تعالق الأسماء بعضها ببعض؛ إذ كثيرا ما تغيب عن ذهن المتعلّم تلك العلاقات التي من الممكن أن تجمع بين الأسماء على مستوى التراكيب اللغويّة، لاعتقاده أنّ العلاقة التي تجمع بين الفعل والاسم وهي الإسناد، هي ذاتها الوحيدة التي تجمع بين الاسم والاسم على مستوى الجملة، وتظلّ هذه العلاقة مستحضرة في ذهنه عند إعراب كلّ اسمين متواليين، فيعرب الاسم الأوّل مبتدأ والثاني خبرا، سواء كان المركب إسناديّا كما (زيد مسافر) أو إضافيا (كتاب زيد) أو وصفيّا (الطالب المجتهد) لاعتقاده أنّ الإسناد هو العلاقة الوحيدة التي تجمع بين اسم واسم، وهذا راجع لأمرين اثنين كما سبقت الإشارة، هو أوّلا عدم معرفة طبيعة الأسماء (ظاهر، أو مضمّر، أو مبهم) وثانيا عدم معرفة العلاقة التي يمكن أن تجمع بين اسم واسم.

وبخصوص هذه العلاقة فإنّه إذا ما استثنينا العلاقة التي تجمع بين الاسم والفعل والتي في العادة ما لا يجد الطّالب أيّة صعوبة في إدراكها لعدم تنوّعها، أو لوضوح علاقتها؛ حيث يتعلّق الاسم بالفعل، بأن يكون فاعلا له، أو مفعولا، أو ظرفا مفعولا فيه، زمانا أو مكانا، أو مفعولا معه، أو مفعولا له، أو بأن يكون منزّلا من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خبر كان وأخواتها، والحال والتّمييز المنتصب عن تمام الكلام، والاسم المنتصب على الاستثناء. ¹⁷ أو تلك العلاقة التي تجمع الحرف بالاسم أو الفعل كأن يتوسّط بين الفعل والاسم، كما في حروف الجرّ، واو المعية، وحروف الاستثناء، أو يُدخل الثاني في عمل العامل في الأوّل، كما في حروف العطف، أو يتعلّق بمجموع الجملة، كما في حروف النّفي والاستفهام، والشرط، والجزاء، ¹⁸ فإنّ العلاقة التي تجمع بين الأسماء هي الأكثر تعقيدا في النحو، وهي أكثر ما يلتبس على طلبة الدّراسات اللّغويّة أو النحو، فالاسم يتعلّق بالاسم حين يكون خبرا عنه، أو حالا منه، أو تابعا له صفة أو تأكيدا، أو عطف بيان، أو بدلا، أو عطفًا بحرف، أو بأن يكون الأوّل مضافا إلى الثاني، أو بأن يكون الأوّل يعمل في الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول. وذلك في اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، والمصدر، أو بأن يكون تمييزا قد جلاه منتصبا عن تمام الاسم. ¹⁹

وفي كلّ هذه العلاقات إذا ما استثنينا الحال أو التّمييز أو العمل في المشتقات، أو العطف بنوعيه، والذي في العادة ما يعتمد الطّالب على حركة الإعراب أو الرّتبة في تمييزها؛ فإنّه يعتقد في جميعها أنّ العلاقة التي تجمع بين الاسمين فيها هي علاقة إسناد، مثلها مثل علاقة المبتدأ بالخبر في الجملة الاسميّة، لهذا يعرب الاسم الذي يلي الاسم الأوّل دوما خبرا سواء كان مضافا أو صفة، لاعتقاده أنّ العلاقة بينهما كذلك هي علاقة إسناد، وأن هذا الإسناد هو عبارة عن توالي الأسماء لا أكثر ولا أقلّ، وبخاصّة إذا غيّب قاعدة الرّفْع في الابتداء أو الخبر؛ لعدم معرفته بطبيعة العلاقات الأخرى التي من الممكن أن تجمع بين الأسماء في مختلف هذه التّركيب، كالإضافة أو التّبعيّة، لهذا وجب عليه أولا بعد تمييزه بين مختلف أنواع الكلم في العربيّة -والأسماء منها بشكل خاصّ- أن يدرك مختلف العلاقات النّحويّة التي من الممكن أن تجمع بينها؛ حتّى يستطيع أن يُعرّب الاسم الثّاني في التّركيب إعرابا صحيحا، إمّا خبرا أو مضافا إليه، أو صفة، أو بدلا، حسب طبيعة الوظيفة النّحويّة أو العلاقة التي تجمع بينه وبين الاسم الذي يسبقه، ولا تكفي معرفة العلاقة وحدها؛ بل لا بدّ من استحضار قاعدة تنوّع الاسم بين الاسم الظّاهر، والاسم المضمّر، والاسم المبهّم؛ حتّى إذا ما تنوّعت الأسماء في هذه التّراكيب لا يضيع على الطّالب معرفة هذه العلاقات النّحويّة، كما يتمّ توضيحه في هذا الجدول:

نوع الاسم	الوظيفة	العلاقة	المركّب الاسميّ
ظاهر + ظاهر = زيد أخي مضمّر + ظاهر = أنا مسافر مبهّم + ظاهر = الذي زارك البارحة أخي مبهّم + مضمّر = من أنت؟	الإخبار	إسناد	المركّب الإسناديّ
ظاهر + ظاهر = كتاب زيد ظاهر + مضمّر = كتابه ظاهر + مبهّم = كتاب الذي	التّعريف	إضافة	المركّب الإضافيّ
ظاهر + ظاهر = الطّالب المجتهد ظاهر + مبهّم = الطّالب الذي ...	التّخصيص	تبعيّة	المركّب التّبعيّ
ظاهر + ظاهر	الإشراك		
ظاهر + ظاهر	التّوضيح		
ظاهر + ظاهر	التّأكيد		

وما ينبغي على الطّالب معرفته في كلّ هذه العلاقات التّركيبية سواء كانت العلاقة علاقة إسناد، أو إضافة أو تبعيّة، هو أنّ ما يتغيّر داخل هذه التّراكيب ليست الوظائف النّحويّة، فالمركّب الإضافيّ يظلّ ذلك المركّب الذي يتكوّن من مضاف ومضاف إليه، وكذلك المركّب الوصفيّ ضمن التّوابع، يظلّ ذلك المركّب الذي يتكوّن من صفة

وموصوف، والمركب الإسنادي في الجملة الفعلية أو الاسمية، فهو إما فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وإنما ما يمكن أن يتغير داخل هذه التراكيب هو طبيعة الاسم الذي من الممكن أن يشكل جزءاً من التركيب، وهو إما أن يكون اسماً ظاهراً أو مضمراً، أو مبهماً؛ مما يجعل الطالب يتلَبَّك في إعرابها، كما الحال في إعراب الجملة الفعلية مثلاً عند بعض الطلبة، حين تتغير طبيعة الفاعل بين هذه الأسماء الثلاثة، فيجدون صعوبة في إعرابها، والحال أن الفاعل فيها واحد، وإما الذي تغير هو طبيعة الاسم، فهو إما ظاهر أو مضمراً أو مبهم، أو بعبارة أخرى هو إما معرب أو مبني، كما يوضحه الجدول الآتي:

الجملة الفعلية	العلاقة	الوظيفة	نوع الفاعل
فعل + فاعل	إسناد	الإخبار	فعل + اسم ظاهر = جاء محمدٌ فعل + اسم مضمَر = جئتُ فعل + اسم مبهم = جاء الذي زارك بالأَمْس

6. العلاقة بين أقسام الكلم العربية: بالنظر إلى طبيعة النحو العربي الذي يعتمد مبدأ التعليل في تفسير الظواهر النحوية أو المقارنة بينه وبين أي علم آخر يعتمد نفس المبدأ كالرياضيات أو الفيزياء مثلاً، أو حتى البلاغة كعلم مجانس، فإنه يثبت عملياً أنّ الرياضيات أو الفيزياء هي أصعب بكثير من النحو، ومع ذلك لم تطرح مشكلة صعوبات تعلّم الرياضيات أو الفيزياء لدى المتعلمين لا قديماً ولا حديثاً، ما يضعنا أمام إشكالية حقيقية، وهي هل حقاً النحو صعب؟ أم هي فكرة تم الترويج لها مع بداية عصر النهضة نتيجة لتقادم العهد بيننا وبين جيل المنظومات أو المتون النحوية، بعد أن أصيبت الحضارة العربية بفترة جمود فكري عصفت بكل المحاولات والجهود المبذولة في سبيل تطوير تعليمية العربية للناشئة؟

إنّ الإجابة عن هذا السؤال تقتضي منا الوقوف على مجمل المحاولات التي استهدفت تيسير النحو العربي، وهل نجحت في مسعاها أم لا؟ ليتأكد لنا جلياً هل حقاً النحو صعب أم لا؟ وتؤكد لنا جلّ المحاولات التي بذلت في سبيل تيسير النحو العربي، سواء من داخله أو من خارجه، أنّها باءت بالفشل لعدة أسباب، منها: عدم التمييز بين النحو العلمي والنحو التعليمي، والاختصار في تيسير النحو على الجهود الفردية في عمل يحتاج إلى خبرات ذات سنوات طويلة في تعليمية هذه المادة؛ إذ "ما يلاحظ على كلّ تلك المحاولات أنّها لم تدرس أزمة النحو التربوي في ظلّ التعليميّة (علم التدريس) أي أنّها لم تبحث عن حلّ لهذه المسألة -وهي فرع من فروع اللّغة- في إطار دراسة تسهيل تعليم وتعلّم اللّغة ككلّ، وأنّها في تيسيرها للنحو وقع عندها خلط بين النحو العلميّ التحليليّ المجرّد، والنحو التعليميّ الوظيفيّ، والأغرب من ذلك كلّها أنّها أرجعت مسألة تعقّد القواعد إلى المادة النحوية في حدّ ذاتها، ولم تشر إلى الطّريقة، هذا مع العلم أنّ جوهر المشكلة هو الطّريقة التي يعرض بها النحو على المتعلّمين، فلغتنا العربيّة غير مخدومة تربويّاً، وطرائق تدريسها متخلّفة جدّاً وغير علميّة"²⁰. ليتأكد لنا جلياً بعد سنوات من

الجدّ والاجتهاد أن صعوبة النحو تعليميّة لا علمية أي أنها صادرة عن المتعلّمين في حدّ ذاتهم لا عن قواعد النّحو، بدليل تفاوت القدرات بين المتعلّمين في فهم أبوابه، ولهذا فالأولى وصف هذه المشكلات بـ (صعوبات تعلّم النّحو) بدل (صعوبة النّحو) التي من شأنها أن تظلل المسعى في إيجاد حلول ممكنة لتطوير تعليميّة هذه المادة، فالنّحو الذي نشأ في أحضان الفرس وتعلّمه الموالي لا يصعب على أهل اللّغة. ومما لا شكّ فيه أنّ أسبابا عديدة ساهمت - بنسب متفاوتة - في خلق أزمة النّحو في المجال التربويّ التعليميّ، أهمّها:²¹

1- القصور في فهم وظيفة القواعد وعدم وضوح الأهداف من تدريسها، وقد أدّى هذا إلى سوء استغلالها من قبل لمربين والمعلمين، وإلى فهم قاصر محدود لطبيعتها والهدف من تدريسها، فكثيرا ما يتم تدريسها بعيدا عن الغاية المدروسة.

2- الافتقار إلى مادّة نحويّة تعليميّة مناسبة، يتمّ إعدادها للمتعلّمين وعرضها عليهم في ضوء مجموعة من المقاييس العلميّة والتربويّة والنفسية، منها ما يخصّ طبيعة المعرفة التي تعدّها لها هذه المادّة، ومنها ما يخصّ الدارسين الذين يستخدمونها.

3- سوء إعداد معلّمي اللّغة العربيّة، وعقم طرائق التدريس المتبعة، مقارنة بما يجري في تعليم اللّغات عند الغربيّين.

كلّ هذه الأسباب تجعلنا ندرك حقيقة أزمة النّحو التعليميّة، بعيدا عن سياسة التّضليل التي رافقت مسيرته على مدار خمسة عشر قرنا خلت، مورست فيها ضده كل أنواع التّخويف والتّهويل دون البحث في سبل تطوير تعليميته، بعد أن كانت العربيّة في حاجة ماسّة إلى تطوير تعليميتها لغير الناطقين بها، وهم الذين كان لهم دور بارز في نشأة نحوها شرحا وتأسيسا، دون أن يطرحوا مشكلة صعوبته على متعلّميّه، بداية بسبويه وانتهاء بالسيّرافي وابن جنّي وابن معطي الزّواوي وغيرهم كثر، وكلّهم على غير عربيّتهم لم يقولوا بقول الشّاعر:

النّحو صعب وطويل سلّمه*** إذا ارتقى فيه الذي لا يُعلّمهُ

زَلَّ إلى الحضيض منه قدامه*** يُريد أن يعرّبه فيعجمهُ

إنّ التّيسير المنشود يجب فيه تحويل الجهود نحو تطوير تعليميّة النّحو لا تغييره، فالقواعد ثابتة ما ثبت الزّمان ينقلها لسانا عن لسان كما وصلتنا عن الأجيال السّابقة، وإنّما نحتاج فيها إلى إعمال عقل وإمعان نظر فيما يجب أن نعلّمه للصّبيان أو الناشئة من متعلّمي النّحو، وقد أشار إلى ذلك الجاحظ منذ مئات السنين بقوله: "وأما النّحو فلا تشغل قلبه منه إلا بقدر ما يؤدّيه إلى السّلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوامّ في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه. وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل عما هو أردّ عليه منه من رواية المثل والشاهد، والخبر الصادق، والتّعبير البارع".²² إنّ التّيسير المنشود هنا لا يعني استبدال مصطلح نحويّ مبهم بآخر جليّ واضح، أو بتعويض تعريف معقّد بآخر سهل مبسّط، أو بإعداد مقرّرات مختصرة

عوضاً عن المقررات الطويلة المكتفة، أو بحذف أجزاء من النحو والإبقاء على أجزاء أخرى (...) إنما التيسير هو: ²³

أولاً- انتقاء علمي للمادة النحوية يتضمّن تأملاً وتفكيراً في طبيعة هذه المادة المدرّسة، وكذلك في طبيعة وغايات تدريسها، ثمّ إعداداً لفرضياتها الخصوصية، انطلاقاً من المعطيات المتحدّدة والمتنوّعة باستمرار في اللسانيات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والبيداغوجيا... إلخ.

ثانياً- عرض جديد لموضوعات النحو، وترسيخ لها بطرق حيّة جذابة فيها إبداع وابتكار، وعلى هذا ينبغي أن تنصبّ جهود التيسير.

7. خاتمة: تناولت هذه الدراسة مشكلة صعوبات تعلّم النحو العربي لدى المتعلمين من طلبة التعليم الجامعي، وقد يكون هذا الموضوع قد أخذ حظّه من الدراسة بشكل مستفيض، إلا أنني أثرت أن أتناوله بطريقة مختلفة من خلال تحديد أهمّ المشكلات الأساسية التي يواجهها متعلّمو هذه المادة، وإيجاد حلول واقعية يتجاوز بها الطالب هذه المشكلات الأساسية، كعدم معرفة الموضوع الحقيقي لعلم النحو، والتمييز بين أقسام الكلم العربية، وطريقة الإعراب، وغيرها من الموضوعات الأساسية التي تعين على فهم مادّة النحو، وهذا باعتبار النحو عماد اللغة من جهة، ومدخلاً أساساً لفهم بقية العلوم اللغوية كالصرف، والعروض، والبلاغة، واللسانيات، وحتى علم الحاسوب، وإلا عدّ الطالب من دون هذا العلم أعرج، يسير بين هذا وذاك دون أن تكون له قدم ثابتة في أي من هذه العلوم، ومن جملة النتائج المتوصّلة إليها في هذه الدراسة ما يلي:

1- تُعدّ المشكلة الأساسية لعلم النحو تعليميّة لا علميّة، بدليل تفاوت القدرات بين المتعلّمين في فهم أبوابه، ولهذا فالأولى وصف هذه المشكلات بـ (صعوبات تعلّم النحو) بدل (صعوبة النحو) التي من شأنها أن تظلّل المسعى في إيجاد حلول ممكنة لتطوير تعليميّة هذه المادة، فالنحو الذي نشأ في أحضان الفرس وتعلّمه الموالي لا يصعب على أهل اللّغة.

2- تعدّ مشكلة عدم التمييز بين أقسام الكلم العربيّة المشكلة الأساس عند معظم طلبة الدّراسات اللغويّة ممن يستصعبون مادّة النحو، بسبب عدم التّركيز على هذا الباب الأساس في تعليميّة هذه المادّة وتجاوزها إلى بقية الأبواب النحويّة.

3- تعدّ وظيفة النحو معيّبة لدى معظم الطّلاب بسبب الاضطراب في تحديد موضوع هذه العلم، من جهة؛ نتيجة لتداخل العلوم أو المقاييس الدّراسيّة المقرّرة على طلبة الدّراسات اللّغويّة، وكذا عدم اعتماد تعريف موحد يشرح مادة هذا العلم أو موضوعه الحقيقي من جهة ثانية.

4- يعدّ الاسم أكثر الموضوعات النحويّة تعقيداً لدى الطّلاب بسبب عدم التمييز بين أنواعه المختلفة -بما فيها الاسم الظاهر، والاسم المضمّر، والاسم المبهّم- التي في العادة ما يعتقدون أنّها تنوّعات لوظائف نحويّة داخل

الجملة لا تنوّعات لأسماء؛ حيث يغيب على الطالب الإعراب بمجرد تغير في طبيعة الاسم، ولو في تركيب واحد إسنادي أو إضافي أو وصفيّ مثلاً.

5- يلتبس على طلبة النحو في عمليّة الإعراب الاسم المبنيّ بالحروف في كثير من الأحيان، بل ويُعدّ في هذه العمليّة الاسم المبنيّ أكثر الأسماء التباساً على طلبة النحو، لهذا وجب التمييز بينها من حيث المبني والمعنى قبل مباشرة النحو.

6- يعتقد الطلبة في الحروف أنّ حروف المباني وحروف المعاني واحدة، لهذا إذا سألت الطالب هل حروف الجرّ من قبيل (الباء، ومنّ، وفي، وعلى) هل هي كلمات أم ليست كلمات؟ فالجواب من دون شك أنّها حروف فقط، أو أنّها كلمات مع الشك في طبيعتها، لهذا وجب التمييز بينها قبل مباشرة النحو كذلك.

7- يغيب على معظم الطلبة الألفاظ التي تعتمد في الإعراب التعليمي، بسبب عدم التفصيل في ما يعتمد عليه إعراب كلّ نوع من أنواع الكلمة معربة أو مبنية وفعلاً أو اسماً أو حرفاً كانت.

8- تعد المركّبات الاسميّة بما فيها الجملة الاسميّة والمركّب الإضافي والمركّب الوصفي، أكثر ما يلتبس على الطلاب في عمليّة الإعراب، لعدم إدراك العلاقة التي يمكن أن تجمع بين الأسماء في هذا النوع من التراكيب، لهذا وجب توضيح هذه العلاقة قبل مباشرة تدريس الأبواب النحويّة.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ننوّه بضرورة العناية بتدريس هذه المادّة، وتطوير تعليميّتها، لإيجاد الحلول الممكنة لكلّ ما يواجه الطلبة في تعلّمها، بحكم أنّها مفتاح لفهم جميع الموادّ الدراسيّة الخاصّة بطلبة التعليم الجامعيّ ضمن تخصص اللّغة والأدب العربيّ، وأن نتجاوز فكرة صعوبة النحو العربيّ التي طُرحت للنقاش في العصر الحديث إلى مشكلة صعوبات تعلّم النحو العربيّ، لأن مشكلة النحو العربيّ مشكلة تعليميّة أكثر منها مشكلة علميّة، ولأنّ الصّعوبة في العلم لم تُطرح في ما هو أصعب منها فهما وعلماً وهو الرياضيات أو الفيزياء، باعتبار العلم مجموعة قوانين تصف الظواهر لا أكثر ولا أقلّ، وهو في كلّ هذا وذاك علم معقول من منقول.

4. خاتمة:

تتضمن تلخيصاً لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل إليها، وتقديم اقتراحات وتوصيات.

5- الهوامش: تكون (أتوماتيكياً) في آخر المقال، على الشكل التالي: حجم 12 Traditional Arabic

- المؤلفات: المؤلف(ة)، عنوان الكتاب، الناشر، رقم الطبعة، الناشر، مكان النشر: سنة النشر، الصفحة.
- المقالات: المؤلف(ة)، عنوان المقال، اسم المجلة، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.
- المداخلات: المؤلف(ة)، عنوان المداخلة، عنوان المؤتمر، تاريخ الانعقاد، الجامعة، البلد.
- مواقع الانترنت: اسم الكاتب (السنة)، العنوان الكامل للملف، ذكر الموقع بالتفصيل:

[http://adresse complète \(consulté le jour/mois/année\)](http://adresse complète (consulté le jour/mois/année))

6. قائمة المراجع: حجم 14 Traditional Arabic

تدوّن المراجع في آخر المقال وتذكر البيانات الأساسية الآتية:

- المؤلفات: المؤلف(ة)، عنوان الكتاب، الناشر، (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.
- المقالات: المؤلف(ة)، عنوان المقال، اسم المجلة، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.
- المداخلات: المؤلف(ة)، عنوان المداخلة، عنوان المؤتمر، تاريخ الانعقاد، الجامعة، البلد.
- مواقع الانترنت: اسم الكاتب (السنة)، العنوان الكامل للملف، ذكر الموقع بالتفصيل:

[*http://adresse complète \(consulté le jour/mois/année\)*](http://adresse complète (consulté le jour/mois/année))

8- الهوامش:

- 1- عبد الله بن محمد الأنصاري، التأسيس في تعليم النحو: المبادئ الأساسية لتعلّم النحو العربي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط1، المملكة العربية السعودية: 2017، ص6.
- 2- ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد عبد الحميد، دار مصر للطباعة، ط20. القاهرة: 1980، ج: 1، ص15.
- 3- شمس الدين الفارسي، شرح الإمام الفارسي على ألفية ابن مالك، تح: أبو الكميث وآخر، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان: 2018، ج: 1 ص42.
- 4- ينظر في هذه التعريفات: محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، دار الفكر، ط1، دمشق: 1983، ص11. ومحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني. تح: عبد الحميد هندواي، المكتبة العصرية، بيروت: د. ت، ج: 1، ص549.
- 5- وابن الحاجب، الكافية في علم النحو، تح: صالح الشاعر، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة: 2010، ص11.
- 6- أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الفكر، ط1، بيروت: 1935، ص16.
- 7- المرجع نفسه، ص16.
- 8- ينظر: المرجع نفسه، ص16.
- 9- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، ط1، الأردن: 2000، ج: 2، ص150.
- 10- ينظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص17-20.
- 11- أبو القاسم الزّجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط5، بيروت: 1986، ص54.
- 12- ابن جني، الخصائص، تح: محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، القاهرة: د. ت، ج: 1، ص35.
- 13- علاء الدين البصري، شرح القواعد البُصْروية في النحو، تح: محمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، د. ط، بيروت: 2019، ص14.
- 14- شمس الدين ديكنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط3، سوريا: 1959، ص3.
- 15- ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، ط28. بيروت: 1993، ص18.
- 16- ينظر: عيسى بن عبد العزيز الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، تح: شعبان محمد، مطبعة أم القرى، د. ط، مكة المكرمة: د. ت، ص8.
- 17- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. تح: عبد الحميد هندواي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: 2001، ج: 1 ص8.
- 18- ينظر: المرجع نفسه، ج: 1، ص8-9.
- 19- ينظر: المرجع نفسه، ج: 1، ص8.
- 20- ينظر: المرجع نفسه، ج: 1، ص8.
- 21- محمد صاري، "تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟" أعمال ندوة تيسير النحو، المنعقدة في 23-24 أبريل، 2001، بالمكتبة الوطنية بالحامة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص202-203.

21- المرجع نفسه، ص 180.

22- الجاحظ، رسائل الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة: 1964، ج: 3، ص 38.

23- محمد صاري، "تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟" أعمال ندوة تيسير النحو، المنعقدة في 23-24 أبريل، 2001، ص 203.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- 1- ابن أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الفكر، ط 1، (بيروت: 1935)، ص 16.
- 2- الجاحظ، رسائل الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، (القاهرة: 1964)، ج: 3، ص 38.
- 3- ابن جني، الخصائص، تح: محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4، (القاهرة: د.ت)، ج: 1، ص 35.
- 4- الحاجب، الكافية في علم النحو، تح: صالح الشاعر، مكتبة الآداب، ط 1، (القاهرة: 2010)، ص 11.
- 5- شمس الدين الفارسي، شرح الإمام الفارسي على ألفية ابن مالك، تح: أبو الكميث وآخر، دار الكتب العلمية، ط 1، (لبنان: 2018)، ج: 1، ص 42.
- 6- شمس الدين ديكقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 3، (سوريا: 1959)، ص 3.
- 7- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. تح: عبد الحميد هندراوي، ط 1، دار الكتب العلمية، (بيروت: 2001)، ج: 1، ص 8.
- 8- عبد الله بن محمد الأنصاري، التأسيس في تعليم النحو: المبادئ الأساسية لتعلم النحو العربي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط 1، (المملكة العربية السعودية: 2017)، ص 6.
- 9- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد عبد الحميد، دار مصر للطباعة، ط 20، (القاهرة: 1980)، ج: 1، ص 15.
- 10- علاء الدين البصري، شرح القواعد البصرية في النحو، تح: محمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، د.ط، (بيروت: 2019)، ص 14.
- 11- عيسى بن عبد العزيز الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، تح: شعبان محمد، مطبعة أم القرى، د.ط، (مكة المكرمة: د.ت)، ص 8.
- 12- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، ط 1، (الأردن: 2000)، ج: 2، ص 150.
- 13- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط 5، (بيروت: 1986)، ص 54.
- 14- محمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني. تح: عبد الحميد هندراوي، (المكتبة العصرية)، بيروت: د. ت، ج: 1، ص 549.
- 15- محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، دار الفكر، ط 1، (دمشق: 1983)، ص 11.
- 16- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، ط 28، (بيروت: 1993)، ص 18.

المدخلات:

- 17- محمد صاري، "تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟" أعمال ندوة تيسير النحو، المنعقدة في 23-24 أبريل، 2001، ص 203.

